

لا يسجدوا

المطيف والثالث من السبب والتعريف والسبب اعني البت الفحش بل ان تقول يا
 ما هل يا حق الاتخاف من الله تعالى وما يجزيه من الجري الى الله تعالى بالحق
 الجاهل كسر الملاهي وارتاة الخ واختلاف الشوب الحر من رأسه واستلاب الهندس
 المعصوب منه ورده على صاحبه والخامسة التعريف والتهديد بالضرر او ما يشبهه
 له حتى يتنع عنه كالمواظبة على الطيبة والقذف فان سلبت لسانه فصرحت به ولكن يحل
 على اختياره والسكوت بالضرر وهذا قد يوجب الى الاستعانة ويصح اخوان من الجانبين ويظهر
 الى قتال وسائر المراتب لا يحق وجها استغناء عن اذن الامام الا المصلحة الخاصة
 فان فيها نظرا سابقا اما التعريف والوعظ فكيف يحتاج الى اذن الامام واعلم
 التجهيل والتحقيق والنسبة الى الفسق وقتل الخوف من الله تعالى وما جرى مجراه فهو كل
 صدق والصدق مستحق بل افضل الترقيات كل من صدق عند اجابته ورد في الحديث
 وان اجاز لك على الامام على ما عتده فكيف يحتاج الى اذنه وكذلك كسر الملاهي
 والذبح من شرب الخمر ومعاينة ما يعرف كونه حراما غير اجتراد فلم يفتقر الى الامام فاما
 جمع الاعوان وشهر السلطنة فذلك قد يجرى فيمنه عامة فقيهه نظر سابق واستقرار عادته
 المستغنى عن الحسبة على الولاية قاطع باجرائهم على الاستغناء عن التقويض بل كل من امر
 بالعرف فان كان الولاية واضحا برضة ذلك فذاك وان كان ساطحا فخطه في العبد فقال له رجل
 الا انك راعى عليه فكيف يحتاج الى اذنه قال انك راعى عليه ويبدل على ذلك عادة المستغنى
 ان الولاية بعد الصلوة فقال مروان ترك ذلك بالافله قال فقال ابو سعيد انما
 هذا فقد قضى ما عليه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فلينبه
 بيده فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فليستطع فبقوله وذلك انما يوجب الاحتياج الى
 فليذكره فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فليستطع فبقوله وذلك انما يوجب الاحتياج الى
 انهم وروى ان المهدي لما دخل مكة لبث ما شاء الله تعالى فلما اخذ في السطوان
 خي الدنيا عن البيت فوثب عبد الله بن مرزوق فلبته برأيه ثم هزه وقال انظر
 ما تصنع من جعلك بهذه البيت احسن من اناه من البعد حتى اذا صار عنده حلت
 بينه وبينه وقال الله تعالى سواء العاكف فيه والباد ومن جعل لك هذا
 فنظره وجعله وكان يعرفه لا ند من مولاه فقال اعبد الله بن مرزوق قال نعم فاحذر
 حتى يهر اليه فادفكه ان يعاقبه عقوبة تكسبه عليه بها العامة فيجعلها اصطبل
 الرواب ليسوسى التراب وضيق اليه فساغصه مائة من الخلق ليعقروا نبي الله
 تعالى لافترس قال ثم صيره الى بيت واخذ المهدي عنده المفتاح فاذا هو قد خرج

بالعقود وقد سلمنا ان وعظنا فاستحق منا في المهدوي عنده من يعرف فسقته ثم قوله فان
 على لا يدل على تحريم وعظنا فاستحق منا في المهدوي عنده من يعرف فسقته ثم قوله فان
 كما يقال احفظ اياك ثم جازك والافاستحق فان قيل فيلزم للمكان الذي ان يعقبت
 على المسلم اذا اراد برف لان قوله لا يترى حق في نفسه محال ان يكون صراحا عليه بل ينبغي
 ان يكون مباحا او واجبا قلنا الكفار من المسلم بفعله فهو تسليط عليه فيتعهد
 من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واما مجرد قوله لا يترى
 فليس محرمًا عليه من حيث انه نهي عن الزنا ولكن من حيث انه اظهار دالة الاحتكام على
 المسلم وفيه اذلال للتحكم عليه والفاستحق الا ذلال ولكن لا من الكافر الذي
 هو اولى بالذل منه فهنا وجه معنا اياه من الحسبة والافاستحق يقول ان الكافر يترى
 بسبب قوله لا يترى من حيث انه نهي بل نقول اذا لم يقل لا يترى يعاقب عليه اذ
 رأينا خطايا الكفار بفرع الدين وفيه نظر استوفينا في الفقهيات وليس يليق
 بغيرنا الا في **المشرط الرابع** كونه ما دون من جهة الامام والولاية فقد شرط في هذا
 الشرط وما اقتضى الاضمار من الرعية الحسبة وهذا الاشتراط فاسد فان الولاية والاختيار
 التي رويها شاذ على ان كل من رأى منكرا فسكت عليه حتى يراه وكيف ما رآه
 على العزم والتخصيص بشرط التقويض من الامام حتى لا اصل له والجهل ان
 انما فرض فيهم الله تعالى زادوا على هذا الحق عند الحق وهو الامام المستوفى في كل
 الامام المعصوم وهو الامام الحق عند الحق وهو الامام المستوفى في كل
 ان يقال لهما اذا جاز الى القضاة طالبين حقوقهم في ما بينهم وبعده وهو ان يكون
 امر بالمعروف والنهي عن المنكر في حقهم في ما بينهم وبعده وهو ان يكون
 من علم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في حقهم في ما بينهم وبعده وهو ان يكون
 مجرد من غير حق فان قيل فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في حقهم في ما بينهم وبعده وهو ان يكون
 عليه ولذلك لم يثبت للامام من المسلم مع كونه حقا فينبغي ان لا يثبت لاجل الرعية
 الا يتقوى من الولاية وصاحب الامر فيقول اما الكافر فتشروع لما في يدينه السلطنة
 وعن الاحتكام والكافر ليل لا يستحق ان يدل على الحكم على المسلم واما اعداد المسلمين
 فيستحقون هذا العز بالدين والمعرفة وما يغيره من عز السلطنة والاحتكام لا يوجب الى
 تقويض كلف التسلط والتعريف اذ اختلاف في ان تعريف التحريم والاجاب بان هو
 جاهل ومقوم على المنكر لانه لا يحتاج الى اذن الولاية وفيه عز الارشاد على
 المعروف دل التجهيل وذلك يوجب في مجرد الدين وكذلك النهي وشيخ القول في هذا
 ان الحسبة لها خمس مراتب كما سياتي اولها التعريف والثانية الوعظ بالخطايا

يشيخون

على ذلك
ان لا يكفر
يشهده

المرمان

المطيف